المحاضرة الأولى

التمهيد

تمهيـد :

حين نقول « المصادر الأدبية » فإن هذا يقتضينا الوقوف عند هذه التسمية وقفة قصيرة لكي نرى ما يمكن أن يكون هناك من فوارق بين مصطلح « المصادر » والمصطلح الآخر الذي يكثر استخدامه كذلك ، وهو مصطلح « المراجع » .

فمن الدارسين من يرى أن المصدر « هو كل كتاب تناول موضوعاً وعالجه معالجة شاملة عميقة . أو هو كل كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق ، بحيث يصبح أصلا لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه ، كالجامع الصحيح للبخاري ، وصحيح مسلم ، هما أصلان ومصدران في الحديث النبوي ، بينما تعد كتب الأحاديث المختارة ، كالأربعين النووية ، من المراجع في ذلك . وككتاب الكامل للمبرد ، وصبح الأعشى للقلقشندي ؛ فهي أصول ومصادر في الأدب ، وغيرها مما أخذ عنها مرجع . ومثل هذا نقول في تاريخ الطبري وسيرة ابن هشام ، كلها أصول ومصادر في بابها ، وما اقتبس أو استمد منها مرجع في بابه » . [1]

ومعنى هذا أن المصدر يحتوي على المادة الأصيلة ، والمرجع هو الكتاب

---

(١) محمد عجاج الخطيب : المكتبة والبحث والمصادر ، ص ١٢٢ .

الذي رجع فيه صاحبه إلى هذه المادة في مصدرها وأفاد منها .

وباحث آخر يؤكد معنى المصدر هذا حين يقول : « فالمصدر أصدق ما يكون حين يطلق على الآثار التي تضم نصوصاً أدبية ، شعراً أو نثراً ، لكاتب واحد أو مجموعة من الكتاب ، لشاعر فرد أو لطبقة من الشعراء ، أو لخليط من كتاب وشعراء وخطباء ، رُويت هذه الآثار شفاها ، أو دونت في كتب ، أو نقشت على الأبنية ، ووصلتنا دون تعليق على النص أو تفسير له ، دون تمهيد له أو تعليق عليه » . (١)

أما المرجع عند هذا الدارس « فهو ما يساعد على فهم النص الأدبي وتوضيحه وتفسيره وتقويمه » . (٢)

ومع أن الحدود بين المصدر والمرجع تبدو — على هذا النحو — واضحة وحاسمة فإن هناك حالات يصعب فيها تقرير ما إذا كان الكتاب مصدراً أم مرجعاً .

فكتب الطبقات ومعاجم اللغة تعد — عند علماء المكتبات — من المراجع (٣) ، في حين تحتوي هذه الكتب على كثير من المادة الأصيلة . فهل هي مراجع ومصادر في وقت واحد ؟ .

ومن جهة أخرى فإن كتاباً مثل شرح ديوان الحماسة للمرزوقي يتضمن ديوان الحماسة الذي صنفه أبو تمام — وهو مادة أصيلة — وشرح المرزوقي ، وهو بمثابة تفسير لهذه المادة . فهل يعد هذا الكتاب مصدراً أم مرجعاً ، أم مصدراً ومرجعاً معاً ؟ .

---

(١) الطاهر أحمد مكي : دراسة في مصادر الأدب ، ص ١٠٢ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) انظر عبد المنعم محمد عمر : المدخل للدراسات العربية — نسخة على الآلة الكاتبة ١٩٦٧ ، ص ٣ .

هنا نجد الفصل صعباً بين ما هو مصدر وما هو مرجع . ولعل هذا هو السبب في أن بعض الكتاب لا يفرق بينهما . ولكن هذا تبسيط مخل وتسهّل في الأمور .

ومن جهة أخرى نجد محاولة لحل هذا الإشكال عن طريق استخدام مصطلح إضافي . فبالنسبة للمعاجم ودوائر المعارف وكتب الطبقات وكتب التراجم وما أشبه يطلق عليها مصطلح « المراجع العامة » ، في مقابل المراجع الخاصة التي يتصل كل منها بفرع بعينه من المعرفة ، أو بموضوع بعينه لا تتوه إلى سواه . ومن ثم يعد كتاب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني مرجعاً عاماً ، في حين يعد كتاب ككتاب « شعر الغناء في المدينة » للدكتور شوقي ضيف مرجعاً خاصاً .

وهناك أيضاً « المراجع الأصيلة » ، ويقصد بها تلك المؤلفات التي كتبت حول مصدر من المصادر في الزمن الذي صُنف فيه هذا المصدر أو في زمن قريب منه . ومن ثم يصبح شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام ، أو شرح الأنباري لمفضليات الضبي ، مرجعاً أصيلاً لفهم هذه الأشعار ، وهذا في مقابل ما يسمى بالمرجع المساعد ، وهو المرجع الذي لا يتصل أصلا بمادة المصدر ولكنه يمكن الإفادة منه بطريقة غير مباشرة في إلقاء الضوء عليها .

وقد تصنف المراجع تصنيفاً آخر وفقاً لقدمها وحداثتها ، فيقال مرجع قديم ومرجع حديث . والمرجع الحديث يفيد غالباً من المرجع القديم . فكتاب « الكامل » للمبرد مرجع قديم في أدب الخوارج وغيره ، في حين أن كتاب « أدب الخوارج » للدكتورة سهير القلماوي مرجع حديث .

أما بالنسبة للمصادر فإنها تصنف كذلك في نوعين متمايزين ، دون أي اعتبار للقدم والحداثة ، هما المصادر الأساسية والمصادر المساعدة .

فالمصادر الأساسية « هي التي استهدف بها أصحابها الجانب الأدبي بدءاً » . وأما المصادر المساعدة فهي التي « تتمثل في نصوص أدبية وهامة ، مبثوثة في

مظان غير أدبية ، من المعاجم وكتب النحو واللغة أو الجغرافيا والتاريخ »ـ [1]

وهكذا نحصل أخيراً على المصطلحات التالية : المراجع العامة ـ المراجع الخاصة ـ المراجع الأصيلة ـ المراجع المساعدة ـ المراجع القديمة ـ المراجع الحديثة ، ثم المصادر الأساسية والمصادر المساعدة .

ولكن هل حلت هذه المصطلحات الإشكال ؟

كلا ، فإن كتب المعاجم ـ مثلا ـ التي عدت في مرة « مراجع عامة » قد عدت من زاوية أخرى « مصادر مساعدة » . ولا يستقيم أن يكون هناك « مصطلحان » مترادفان .

وفي رأيي أن كل دارس يستطيع أن يحدد مصادره ومراجعه في كل حالة وفقاً لطبيعة دراسته ولمنهجه في هذه الدراسة . وعند هذا يصبح كل كتاب يمده بالمادة الأولية ـ أي مادة الدراسة ـ « مصدراً » ، وكل كتاب يلقي أضواء على هذه المادة ، أو يقول فيها رأياً ، فهو ـ بالنسبة إليه ـ « مرجع » .

ولنضرب مثالاً لهذا . فالدارس الذي يريد أن يدرس شعر ابن الرومي ـ مثلاً ـ يكون ديوان الشاعر وما اتصل بحياته من أخبار « مصدرا » له ، في حين يكون كتاب ككتاب « ابن الرومي ، حياته من شعره » للأستاذ عباس محمود العقاد « مرجعاً » . ولكن يجب أن موضوع هذه الدراسة هو « الدراسات الأدبية في كتابات العقاد » فإن كتاب « ابن الرومي ، حياته من شعره » يصبح « مصدراً » من مصادر هذه الدراسة ، وتصبح هذه الدراسة نفسها ـ فيما بعد ـ « مرجعاً » .

وعلى هذا الأساس تكون تسميتنا للكتب التي سنعرض لها في هذا الكتاب بالمصادر لها ما يبررها .

---

(١) الطاهر أحمد مكي : نفسه ص ١٠٣ .